قانون المرئي والمسموع.. نظرا لوجود قوانين أخرى تجرم هذا الفعل

إلغاء الحبس الاحتياطي في الجنح التي لا تزيد على 3 أشهر

لا أحد ضد تكويت الوظائف لكن هناك ملاحظات نيابية كثيرة حول هذا القانون

التصويت على التعديلات

العازمي يطالب بمكان للنواب والوزراء المحجورين (تصوير: صالح محمد)

جانب من الجلسة

أحمد الحمد :قضية التكويت مستحقة والخلل يبدأ من مخرجات التعليم ولابد من ربطها بسوق العمل

المناور: «شنهو هالانتكاسة» .. ما عندكم رؤية حتى الأمور المتعلقة بكرامات الناس

الساير: تطبيق القانون يجب أن يكون في قضية فرح أكبر عندما خرج من يهددها من السجن

عبدالكريم الكندري: الخلل يكمن في سوء استخدام السجن الاحتياطي بقضايا لا تستحق الحبس

الصيفي:ونحن نريد قانونا يجبر القطاع الخاص على توظيف أبناء وبنات الكويت

مجلس الأمة يقر «إلغاء تجريم الإساءة للدول الصديقة» وعدم اعتبارها من محظورات قانون المرئي والمسموع بإلغاء الفقرة 12 من المادة 11 من القانون.. نظرا لوجود قوانين أخرى تجرم هذا الفعل.

مجلس الأمة يقر تقرير اللجنة التعليمية والتعديلات الواردة بشأنه فيما يخص قانون المرئي والمسموع في مداولته الثانية.

مجلس الأمة يوافق على تعديل قانون المرئي والمسموع حول تجريم التحريض على مخالفة النظام العام أو القوانين أو ارتكاب الجرائم.

وجاءت نتيجة التصويت نداء بالاسم بموافقة 52 عضوا، وامتناع عضوين وعدم موافقة عضو واحد وتمت إحالته إلى الحكومة.

وعقب وزير الإعلام حمد روح الدين بالقول إن «الحماية بهذا القانون ليست موجهة ضد الحريات، وإنما نحن نتحدث عن ازدراء الأشخاص وكراماتهم وهم أي القضاة ملاذنا الأخير... فحق انتقاد الأحكام القضائية وارد وأقرته المحاكم لكن نحن نتحدث عن الإساءات للأشخاص وخاصة من هم في جهاز القضاء».

المجلس يناقش تقرير اللجنة التعليمية بشأن قانون المطبوعات والنشر.

المطر: نصوص التعديلات على القانون «كوبي بست» لقانون المرئي والمسموع من حيث الجزاءات والمحظورات.

وزير الإعلام حمد روح الدين خلال مناقشة تعديلان قانون المطبوعات والنشر: نحتاج لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لأن القوانين الموجودة لا تسعفنا.. وعلينا تبني قانون الإعلام الموحد.

مجلس الأمة يوافق على تقرير اللجنة التعليمية والتعديلات الواردة بشأنه فيما يخص قانون المطبوعات والنشر في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في جلسة المجلس الخاصة اليوم بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة عضو واحد وامتناع عضوين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 50 عضوا.

مجلس الأمة يناقش تعديل قانون المحاكمات الجزائية .

أسامة المناور: تقليص فترة الحبس الاحتياطي.. ولا يحبس الشخص إلا بأدلة ثابتة.

حسن جوهر: من يرتكب جريمة يحال إلى القضاء والاكتفاء بضمان محل إقامته.

فرز الديحاني: الحبس الاحتياطي لا يزيد عن 24 ساعة.

مهند الساير : تطبيق القانون يجب أن يكون في قضية فرح أكبر عندما خرج من يهددها من السجن

عبدالكريم الكندري:الخلل يكمن في سوء في استخدام الحبس الاحتياطي إذ يتم استخدامه في قضايا لا تستحق الحبس لكن في قضية يترتب على عدم الحبس فيها ضرر نجد أن عقوبة الحبس لا تستخدم.

مجلس الأمة يوافق على تعديل بعض أحكام القانون رقم "17" لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية «الحبس الاحتياطي»، إذ أقر مساواة مدد الحجز بين الجنايات والجنح مدة 48 ساعة، ورفض تحديد مدد الحبس في الجنايات والجنح بتقليص المدة إلى 10 أيام.

كما وافق المجلس على تعديل يقضي بمساواة إعطاء المحكمة الحق في تجديد الحبس مدة 30 يوما ثلاث مرات في الجنايات والجنح، وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح التي لا تتجاوز عقوبتها 3 أشهر.

وعبر نقطة نظام وزير العدل يشير إلى أن هناك تعديلات رفضت وأخرى أقرت وحدث هناك تناقض في التعديلات والنص لذلك نحن نسجل تحفظنا.

الغانم:دعونا نرجئ هذه الملاحظات عند الانتقال للتصويت على المداولة الثانية وبعد الانتهاء من الاولى، على أن يعاد القانون للجنة التشريعية لمعالجة التناقض القائم فيه في شأن المدد قبل المداولة الثانية.

المجلس يوافق على الاقتراحين بقانونين بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بهدف تحقيق ضمانات أفضل للمقبوض عليه والمحبوس احتياطيا للتوافق مع الحقوق العامة والحرية الشخصية التي كفلها الدستور.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحين في جلسة المجلس الخاصة اليوم بموافقة 36 عضوا وعدم موافقة 15 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 51 عضوا.

مجلس الأمة يُناقش قانون تكويت الوظائف العامة

قبل الشروع في النقاش أشار الرئيس الغانم إلى أنه لا أحد ضد تكويت الوطائف لكن هناك ملاحظات نيابية كثيرة حول هذا القانون، داعيا من لديه تعديلات إلى أن يتقدم بها خلال الجلسة مكتوبة على أن يعاد التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة وإعطائه الأولوية ضمن جدول أعمال المجلس فور الانتهاء منه.

مهند الساير: المواطن لا يستطيع الجمع بين وظيفتين على عكس الوافد.. لا بد من منع الجمع على الوافدين

عبدالكريم الكندري: تعيينات الوافدين تتم من الباب الخلفي للحكومة من خلال المستشارين

أسامة المناور: أرقام «البطالة» تتضاعف

الصقعبي: البطالة ارتفعت إلى 32% خلال 6 أشهر .

الشلاحي: سوق العمل لا يتناسب مع مخرجات التعليم والجامعة لا تطبق الإحلال وتضع إعلانات تُفصّل على الوافدين.

هشام الصالح: فرض التكويت على القطاع الخاص الذي تتملك به الدولة 25% قد يحمل مخالفة دستورية.

مبارك الحجرف:نواجه مشكلة حقيقية في مسألة التوظيف وأصبحت ككرة الثلج، داعيا إلى النظر إلى أعداد الطلبة الكويتين الآن في المعاهد والجامعات.

عبدالصمد: العاطلون في ازدياد ومخرجات الجامعات لا يحتاجها سوق العمل .

حماد: هناك تلاعب في إعلانات التوظيف..ولماذا لا يوظف الكويتيون في السفارات والمكاتب الصحية.

الصيفي:استغرب من أن الدولة منذ 80 عاما تصدر النفط وحتى الآن تستعين بالأجانب في القطاع النفطي، مشيدا بتجربة المملكة العربية السعودية بإجبار القطاع الخاص على «سعودة» الوظائف، مؤكدا أن العمالة الأجنبية تحلب هذا البلد وثروته ونحن نريد قانونا يجبر القطاع الخاص على توظيف أبناء وبنات الكويت.

أحمد الحمد :قضية التكويت مستحقة والخلل يبدأ من مخرجات التعليم، مشددا على ضرورة أن تكون هناك دراسة واضحة لربط محرجات التعليم بسوق العمل.

هناك ضرورة إلى معالجة سلم الأجور والمرتبات، رافضا حكر قطاعات ووظائف على مجاميع معينة كالقطاع النفطي وغيرها من القطاعات.

المجلس يعيد تقرير لجنة "الموارد البشرية" البرلمانية حول الاقتراح بقانون في شأن "تولي الوظائف العامة" والاقتراحين بقانونين في شأن "تكويت الوظائف العامة بالدولة" إلى اللجنة ليتسنى لها دراسة ملاحظات الأعضاء على التقرير مع احتفاظه بدوره على جدول أعمال المجلس.

رئيس مجلس الأمة "بالسن" حمد الهرشاني يرفع الجلسة الخاصة بعد الانتهاء من نظر الاقتراحات بقوانين والمشروعات بقوانين المدرجة على جدول الأعمال.

الوزيران روح الدين والجلاوي

حمد المطر يدلي بدلوه

.. والحجرف أيضاً